تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق (بحث تطبيقي)

The impact of the risks of foreign currency positions in the audit procedures Applied research

محمد خليل ابراهيم	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	mohammed.kh198686@gmail.com
أ.د. فيحاء عبدالله يعقوب	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	fayhaa@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية المتمثلة في مخاطر الالتزام ومخاطر تغير أسعار الصرف و مخاطر السيولة في إجراءات التدقيق، وعليه سيقدم البحث أطار تطبيقي معرفي يبين العلاقة بين المتغيرات التي تناولها، وتكمن أهمية البحث في ضوء عرضه للإسهامات الفكرية والمعرفية و التطبيقية عن مخاطر مراكز العملات الاجنبية و إجراءات التدقيق، وتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي وشملت العينة على تسعة مصارف تجاريه خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واعتمد البحث على سلسلة زمنية تكونت من اربع سنوات امتدت من سنة 2017 ولغاية سنة 2020. وتمثلت مشكلة البحث في قصور إجراءات التدقيق في التحقق، وتحديد المخاطر المتعلقة بمراكز العملات الأجنبية ضمن النشاط المصرفي. وأعتمد البحث على مؤشرات مالية لقياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية، وعلى وضع اجراءات تدقيق مقترحة لتدقيق مراكز العملات الاجنبية و تطبيقها في المصارف عينة البحث، معززاً بالاساليب والبرامج الاحصائية المتمثلة في برنامج (SPSS) لأختبار فرضيات البحث، وأهم الاستنتاجات التي توصل اليها، إن وضع إجراءات التدقيق لمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة من لدن مراقب الحسابات تساعد على تقليل تأثير مخاطر هذه المراكز(مخاطر الالتزام، مخاطر السيولة، و مخاطر تغير أسعار الصرف)، إذ تحتاج الى إجراءات تدقيق يقوم بها مُراقب الحسابات لإكتشاف مكامن خطورتها، واهم التوصيات التي توصل اليها. على مراقبي الحسابات الاهتمام بتدقيق مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة لما لها من تأثير في المصارف، إذ يمكن الاسترشاد بالإجراءات المقترحة من لدن الباحث لتدقيق مراكز العملات الاجنبية، وكذلك المؤشرات المقترحة لقياس مخاطرها، لمعرفة و تحديد المخاطر المتعلقة بها على نحو جيد.

الكلمات المفتاحية: إجراءات التدقيق، مراكز العملات الاجنبية.

Abstract:

The research aims to know the extent of the impact of the risks of foreign exchange centers represented in the risks of commitment, exchange rate changes and liquidity risks in audit procedures, and accordingly the research will provide an applied framework of knowledge that shows the relationship between the variables addressed, and the importance of the research lies in the light of its presentation of intellectual, cognitive and applied contributions On the risks of foreign exchange centers and audit procedures, the research community is represented in the banking sector. The sample included nine private commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange. The research relied on a time series consisting of four years that extended from 2017 to 2020. The research problem was in Audit procedures to verify and identify risks related to foreign currency positions within the banking activity. The research relied on financial indicators to measure the risks of foreign currency centers, and on the development of proposed audit procedures for auditing

foreign currency centers and their application in the banks of the research sample, reinforced by statistical methods and programs represented by the (SPSS) program to test the research hypotheses, and the most important conclusions that he reached. Auditing foreign currency positions for non-trading purposes from the auditor helps reduce the impact of the risks of these positions (compliance risk, liquidity risk, and exchange rate change risks), as it needs audit procedures carried out by the auditor to discover its dangers, and the most important recommendations reached . Auditors should pay attention to auditing foreign currency positions for non-trading purposes because of their impact on banks, as it is possible to be guided by the procedures proposed by the researcher to audit foreign currency positions, as well as the proposed indicators to measure their risks, to know and identify the risks related to them well.

Keywords :audit procedures, foreign currency positions

المقدمة :

تمثل التعاملات والعمليات بالعملات الاجنبية دورا رئيسا في النشاط المصرفي وفي الاونة الاخيرة شهد العالم الكثير من الاحداث و التغيرات سواء كانت اقتصادية و سياسية و صحية متمثل بجائحة كورونا، اذ اثرت هذه التغيرات والاحداث على اسعار صرف العملات و معدلات الفائدة بالعملات الاجنبية و كذلك حركة نقل الاموال بين البلدان شهدت تقيدا نسبيا ايضاً مما اثر ذلك على الوحدات الاقتصادية في العالم، ونتيجة الظروف العالمية وما يمر به البلد من احداث ولعدم انهيار الدينار العراقي كما حصل في دول الجوار و دول العالم الاخرى فقد قرر البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي بمقدار يقارب 23% اذ كان سعر الصرف الرسمي لكل دولار امريكي يعادل 1182 دينار عراقي ليرتفع ليكون لكل دولار امريكي 1450 دينار عراقي، مما اثر ذلك على الوحدات الاقتصادية في العراق و الافراد الطبيعيين وأثر ذلك على المصارف ايضا في حال كون التزامات المصارف بالعملات الاجنبية يفوق استحقاقها لدى الغير وكذلك في حال عدم وجود ادارة جيدة و كفوءة لادارة مراكز العملات الاجنبية وقراءة الظروف المحيطة والتغيرات بصوره جيدة يمكن ان يؤثر على المصرف ونشاطة، وللمحافظة على الكتله النقدية و للمحافظة على قيمة العملة المحلية من الانخفاض اكثر اصدر البنك المركزي العراقي تعليماته بالزام المصارف بان تكون نسبة صافي مركز العملة الاجنبي 20% من راس مال المصرف و احتياطياته السليمة بدل من 40 %، وإلزام المصارف المتجاوزه لهذه النسبة سواء كانت النسبة لصافي المركز بالنسبة الى راس المال و الاحتياطيات السليمة مدينه او دائنه بتخفيضها الى النسبة المحددة و هي 20% وفي حال عدم تخفيض والوصول الى النسبة المحددة اصدر تعليمات بفرض غرامات تصل الى 12% من صافي المركز على المصارف المتجاوزة، مما قد يؤثر على المصارف المتجاوز بمقدار كبير لهذه النسبة في حال عدم مقدرتها لتخفيض صافي المركز الى النسبة المحددة، وعلى ضوء ما تقدم تكمن مشكلة البحث في التسأول الآتي هل يوجد قصور بإجراءات التدقيق في التحقق، وتحديد المخاطر المتعلقة بمراكز العملات الأجنبية ضمن النشاط المصرفي. وتنبع اهمية البحث من معرفة مدى تأثير مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق. و يهدف البحث الى قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة و اقتراح إجراءات لتدقيق مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1- مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث في التسأول الآتي: هل هناك قصور بإجراءات التدقيق في التحقق، وتحديد المخاطر المتعلقة بمراكز العملات الأجنبية[1] ضمن النشاط المصرفي ؟.

1-2- اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

أ. قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية في المصارف العراقية التجارية الخاصة.

ب.وضع إجراءات تدقيق مقترحة لتدقيق مراكز العملات الأجنبية لغير اغراض المتاجرة وقياس مدى تطبيقها في المصارف العراقية التجارية الخاصة.

ج. قياس علاقة الارتباط وعلاقة التأثير بين مخاطر مراكز العملات الاجنبية وإجراءات التدقيق.

1-3- أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية النشاط المصرفي ولما له من اهمية في الاقتصاد العراقي، ونظرا لتوسع وازياد التعاملات التجارية بين الدول زاد من التعامل بالعملات الاجنبية لذا سيتم التركيز في هذا البحث على مخاطر مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة وتاثيرها على إجراءات التدقيق.

1-4- فرضية البحث

يستند البحث على الفرضيات الاتية:

(H1). هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية وإجراءات التدقيق.

(H2). هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر مراكز العملات الأجنبية في إجراءات التدقيق.

(H3). يتباين تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق.

1- 5- متغيرات البحث

تتمثل متغيرات البحث بالأتي:

المتغير المستقل: مخاطر مراكز العملات الاجنبية (لغير أغراض المتاجرة).

المتغير التابع: أجراءات التدقيق (التدقيق الخارجي).

1-6- مجتمع و عينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة بقطاع المصارف التجارية الخاصة والمنشورة بياناتها في سوق العراق للأوراق المالية و البالغ عددها (23) مصرفاً، اما عينة البحث فتكونت من (9) مصارف من مجتمع البحث تم اختيارها بشكل عمدي لتوافر البيانات و المعلومات اللازمة للبحث فيها، وتم اعتماد السنوات من سنة 2017 ولغاية سنة 2020 للبحث.

1-7- منهج البحث

يستند البحث على منهجين لتحقيق اهدافه :

المنهج الاستنباطي من خلال مراجعة الكتب والأطاريح و الرسائل والدوريات لتغطية الاطار النظري.

المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال استقراء وتحليل البيانات والمعلومات المالية والادارية الخاصة بالمصارف محل البحث لتغطية الجانب العملي.

[1] . اينما ورد في البحث مراكز العملات الاجنبية فيقصد بها مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة.

المبحث الثاني: الاطار العام لمراكز العملات الاجنبية و إجراءات التدقيق

أولا: مراكز العملات الاجنبية

1-1: تعريف العملة الاجنبية

تعرف العملة الاجنبية على انها اي عملة غير العملة المحلية (الوطنية) (Jankensgard,etal,2020:18)، او هي اي عملة غير العملة الوظيفية للوحدة الاقتصادية (EY,2020 :1131)، و تعرف العملة المحلية على انها العملة التي تقيس بها الوحدة الاقتصادية ادائها المالي وتبلغ عنه، اما العملة الوظيفية فهي عملة البيئة الاقتصادية التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية وتنفذ عملياتها الرئيسة من خلالها (ابو نصار و حميدات،2019: 284).

1-2: تعريف مراكز العملات الاجنبية

وهي ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من موجودات بالعملات الاجنبية والتي تشمل النقد الاجنبي والحسابات المدينة بأنواعها والاستثمارات الاجنبية وكذلك اي مطلوبات على الوحدة الاقتصادية بالعملات الاجنبية مثل الحسابات الدائنة بأنواعها وكذلك القروض والودائع بأنواعها.

1-3: انواع مراكز العملات و أوضاعها:

قسمها (Anghelache,elat,2019:29) الى نوعين وهما كما يلي :

اولا – مركز العملة المفرد: يمثل هذا المركز الفرق بين اجمالي الموجودات والمطلوبات لكل عملة اجنبية، وعرفته تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (4) لسنة (2011) على انه الفرق بين ارصدة حسابات العملات الاجنبية الظاهرة في جانب الموجودات في المركز المالي للمصرف وارصدة الحسابات الدائنة للعملات الاجنبية الظاهرة في جانب المطلوبات في المركز المالي، ولكل عملة من العملات الاجنبية التي تم التعامل بها من قبل المصرف ويضاف له صافي العمليات الأجنبية الآجلة التي تتم خارج الميزانية.

وتوجد ثلاثة اوضاع فيه وهي (Steiner,2002:7-8):

(1) – الوضـــع الطويل: يكون مركز العملة المفرد طويلا اذا كانت موجوداته اكبر من مطلوباته، أو عندما تكون الاموال التي تم اقراضـــها اقل من الاقتراضـــات المســـتلمة، مما يؤدي الى فائدة اذا قلت قيمة عملة المركز.

(2)– الوضـع القصـير: يكون مركز العملة المفرد قصـيرا اذا كانت موجوداته اقل من مطلوباته، أو عندما تكون الاموال التي تم اقراضـــها اكبر من الاقتراضـــات المســـتلمة ،مما تؤدي الى المنفعة اذا زادت قيمة عملة المركز.

(3)– الوضع المتوازن: يكون مركز العملة المفرد متوازنا اذا كانت موجوداته تساوي مطلوباته.

ثانيا – مركز العملة الاجمالي: وهو صـافي رصـيد الموجودات بالعملات الاجنبية التي تحويها الوحدة الاقتصـادية جميعا مقابل المطلوبات لهذه العملات الاجنبية المقومة بالعملة المحلية ، وبينت تعليمات تسهيل قانون المصارف رقم (4) لسنة (2011) المركز الاجمالي على انه مجموع مراكز العملات المدينة او مجموع مراكز العملات الدائنة ايهما أكبر بعد تحويلهما الى الدينار العراقي.

أوضاعه: مشابهة الى اوضاع المركز المفرد وهي الوضع الطويل والقصير والمتوازن ولكن يكون لجميع العملات ويكون مقوم بالعملة المحلية والعملة المحلية للعراق هي الدينار العراقي.

اما (Jacqueline,2002:7) قسم المراكز الى:

مركز الصرف المفتوح: ويكون في حالة قيمة الحقوق (الذمم التي بحق الغير للوحدة الاقتصادية) تختلف عن قيمة الديون على الوحدة الاقتصادية وبنفس العملة الاجنبية لأجل معين معطى، وهو مشابه الى المركز المفرد وبأوضاعه الطويل والقصير.

مركز الصرف المغلق: ويكون في حالة الحقوق تساوي الديون وبنفس العملة الاجنبية لأجل معطى وبذلك يكون مشابه للوضع المفرد المتوازن.

و(حسن ،2010: 137-138) فقسم المراكز الى:

مركز المشتري: في هذا المركز تكون مشتريات العملة الاجنبية اكبر من مبيعاتها في نهاية كل يوم.

مركز البائع: في هذا المركز تكون مبيعات العملة الاجنبية اكبر من مشترياتها في نهاية كل يوم.

المركز الصفري: يكون المركز صفري اذا تساوت المشتريات والمبيعات لنفس العملة الاجنبية في نهاية اليوم ، وهذه تمثل مراكز العملات الاجنبية لأغراض المتاجرة والتداول.

1-4: مخاطر مراكز العملات الاجنبية

تمثل مخاطر العملة ومراكزها أحد الامور المهمة بالنسبة للمصرف وادارته، لما لها من تأثير على المصرف كون المصارف تتعامل بشكل كبير بالعملات الاجنبية لأغراض عديدة منها لتعظيم الارباح والحصول على الاموال لتغطية حساباتها وادارة سيولتها. وكذلك لارتباطها بالمخاطر المصرفية الاخرى وسيتم التركيز في هذا البحث على ثلاثة انواع من المخاطر المرتبطة بمراكز العملات الاجنبية وهي كمايأتي:

اولا – مخـــاطر الالتـــزام : وهـــي المخـــاطر التـــي تـــؤدي الـــى خســـائر محتملـــة نتيجـــة لعـــدم الامتثـــال او مخالفـــة القـــوانين والانظمـــة والتعليمـــات الملزمـــة والصـــادرة مـــن الســـلطة التنفيذيـــة او الأشـــرفية وكـــذلك لسياســـات والاجـــراءات الداخليـــة للوحـــدة الاقتصـــــــــــادية ممـــــــــــا يـــــــــــؤثر علـــــــــــى اســـــــــــتمرارية اعمالهـــــــــــا (Greuning&Bratanvic,2020:4)، تعـد هـذه المخـاطر مـن اهـم مخـاطر مراكـز العمـلات الاجنبيـة ولهـا تـأثير علـى اســـتمرارية المصـــرف حيـــث حـــددت تعليمـــات تســـهيل قـــانون المصـــارف رقـــم (4) لســـنة (2011) فـي الفقـرة الثانيـة مـن المـادة 53 يجـب ان لا يتعـدى مركـز العملـة الاجمـالي للمصـرف مـا نسـبته 40 % مـن راس مـال المصـرف واحتياطاتـه السـليمة، وفـي سـنة 2020 حـدد البنـك المركـزي العراقـي هـذه النسـبة بمقـدار 20 % نظـرا لارتفـاع اسـعار الصـرف التـي حصـلت فـي اواخـر سـنة 2020 حيـث حـدد سـعر الـدولار الامريكـي ب 1450 دينـار لكـل دولار وكـذلك حـددت الفقـرة الثالثـة مـن المـادة 53 انـه علـى كـل مصـرف يتجـاوز مركـز العملـة لديـه فـي اي يـوم عمـل النسـب التـي اقرهـا البنـك المركـزي ان يعمـل علـى تصـفيه هـذا التجـاوز، واذا لـم يقـم المصـرف بتصـفية التجـاوز فعليـة ايـداع احتيـاطي الزامـي اضـافي بمـا يعـادل قيمـة التجـاوز الحاصـل ويجمـد هـذا الاحتيـاطي لـدى البنـك المركـزي لمـدة ثلاثـون يومـا عـن كـل يـوم حصـل فيـه التجـاوز فيمـا يخـص مراكـز العمـلات لأغـراض المتـاجرة، وبينـت الفقـرة الخامسـة مـن المـادة 53 ايضـا اذا حصـلت زيـادة علـى النسـبة المقـررة للمركـز الاجمـالي فيجـب ايـداع مبلـغ بإحـدى العمـلات الرئيسـية وهـي الـدولار و اليـورو والفرانـك السويسـري يسـاوي قيمـة هـذه الزيـادة وتجمـد لـدى البنـك المركـزي ولمـدة ثلاثـون يومـا عـن كـل يـوم تظهـر فيـه الزيـادة ، واذا لـم يقـم المصـرف بتجميـد المبـالغ مقابـل الزيـادة الحاصـلة علـى النسـب المحـددة ، فيسـمح للبنـك المركـزي حسـب هـذه المبـالغ مـن حسـابات المصـرف المفتوحـة لديـه. وبعـدها اصـدر البنـك المركـزي العراقـي تعليماتـه ذي العـدد(301/2/9) بفـرض غرامـة ماليـة تصـل الـى 12% مـن صـافي مركـز العملـة الاجمـالي فـي حـال عـدم تفـادي او معالجـة الزيادة عن النسبة المقررة لمركز العملة الاجمالي.

ثانيا- مخاطر تغيير اســـعار الصـــرف: تعتبر من اهم مخاطر مراكز العملات وتعرف على انها المخاطر الناتجة من تحركات وتقلبات في ســعر الصــرف الاجنبي التي تؤدي الي تقلبات في القيمة العادلة او التدفقات النقدية المســتقبلية والحالية للمعاملات والعمليات بـالعملات الاجنبيـة (Jankensgard,elat,2020:15)، او هو احتماليـة ان يؤدي التغير غير المتوقع في اســعار الصـرف الى تغير القيمة المحلية للمدفوعات النقدية الاجنبية المتوقعة من مصـدر اجنبي و احتمال ان تغير غير المتوقع في تغير أســعار الصــرف ســيغير مبلغ العملة المحلية اللازمة لتســديد دين بعملة اجنبية(Kallianiotis,2013:265) ، فاذا كان المركز بوضــع طويل وارتفعت قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يعود بالمكاســب للمصــرف ، واذا انخفضــت العملة المحلية تحصل خسارة للمصرف ،اما اذا كان المركز بوضع القصير وارتفعت العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يولد

خسارة للمصرف ، واذا انخفضت قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الاجنبية فان ذلك يولد مكاسب للمصرف ،اما اذا كان الوضع متوازن فلا يوجد اي تأثير على المصرف سواء ارتفعت او انخفضت قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية. وتنشئ مخاطر اسعار الصرف على مراكز العملات من خلال ما يلي (Anghelache,2019:27-28) :(Greuning&Bratanvic,2020:262-263)

1. **مخاطر الترجمة (مخاطر محاسبية):** وتنشئ عندما يتم اعادة تقييم مراكز العملات بالعملة المحلية او عندما تقوم الوحدة الاقتصادية الام بأعداد التقارير المالية او التوحيد دوري للقوائم المالية وعلية فان الاخطاء في اعداد القوائم المالية يمكن ان يؤدي الى فرض عقوبات من قبل الجهات التنظيمية المسؤولة (Greuning&Bratanvic,2020:262).

2. **مخاطر المعاملات** : تظهر عندما يدخل المصرف في معاملات بالعملات الاجنبية، فاذا تغيرت قيمة العملات للمركز حسب وضعة مقارنة بالعملة المحلية كلما ازدادت مخاطر المعاملات وسيكون هناك مخاطر الخسارة او الربح (Anghelache,2019:28)، وهي ايضاً اي معاملات محددة أو تتطلب التسوية بعملة اجنبية ، وتنشأ من قيام الوحدة الاقتصادية بشراء او بيع سلع او خدمات محددة بعملة اجنبية او اقراض او اقتراض بعملة اجنبية او اجراء عقود تبادل العملات الاجنبية او تملك او تخلص من موجودات وكذلك تسديد التزام محدد بعملة اجنبية (EY,2020:1130).

ثالثاً- مخاطر السيولة : وتشر هذه المخاطر الى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها (Choudhry,2018:266)، وعدم القدرة على الاستجابة للطلبات الائتمانية و منح قروض جديدة (حمد وناجي ،2017: 406). وتنشئ مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية عند عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته بالعملات الاجنبية في تواريخ استحقاقها فضلاً عن وجود اختلال في هيكل آجال السيولة بالعملات الاجنبية، فاذا كانت الالتزامات بالعملات الاجنبية اكبر من الموجودات النقدية بالعملات الاجنبية وحصل هبوط في قيمة العملة المحلية مثل ما حصل في العراق نهاية عام 2020 عندما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي فانه يحتاج الى تحويل اموال بالعملة المحلية الى العملات الاجنبية اكبر مما كان قبل انخفاض قيمة العملة المحلية لتسديد التزاماته بالعملات الاجنبية، فضلا عن عدم قدرة المصرف على تلبية طلبات للحصول على قروض بالعملات الاجنبية مما يؤثر على ارباح المصرف وعلى تدفقاته النقدية. وسيتم قياس هذه المخاطر من خلال المؤشرات الاتية:

اولاً. مخاطر الالتزام

ويتم احتساب مؤشر مخاطر الالتزام من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مخاطر الالتزام} = \frac{\textbf{صافي مركز العملة الاجمالي}}{\textbf{راس المال والاحتياطيات السليمة}}$$

وتشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع مخاطر الالتزام، استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي فإن تجاوز المصارف لنسبة الـ40% خلال السنوات ما قبل 2020 يدل على وجود مخاطر عدم الالتزام، وأن سقف النسبة هذا انخفض في العام 2020 ليكون (20%) فقط

ثانياً. مخاطر تغيير أسعار الصرف

يتم احتساب مؤشر مخاطر تغيير أسعار الصرف من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مخاطر تغيير أسعار الصرف} = \frac{\textbf{اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية}}{\textbf{اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية}}$$

ويتم الحكم على نسبة المخاطر وفق المؤشر أعلاه حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف، ففي حالة ارتفاع أسعار الصرف، تدل النسبة المرتفعة على انخفاض المخاطر أما في حالة انخفاض أسعار الصرف تدل النسبة المرتفعة للمؤشر على ارتفاع المخاطر.. ونظراً لكون أسعار الصرف في العراق شهدت ارتفاع نسبي خلال السنوات الأربع عينة البحث لذا فإن ارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على انخفاض مخاطر تغيير أسعار الصرف، علماً أن سعر الصرف في بداية 2017 بلغ للدولار الواحد 1134 دينار حسب اسعار البنك المركزي العراقي، وفي بداية 2018 ارتفع ليكون 1172 دينار، وفي 2019 أصبح 1185 دينار، وفي بداية 2020 أصبح 1188 دينار، واستمر هذا السعر لغاية نهاية 2020 لحد تاريخ 12/19/ 2020 لتشهد بعد ذلك أسعار الصرف قفزة كبيرة ليكون 1450 دينار

ثالثاً. مخاطر السيولة

ويتم احتساب مؤشر مخاطر السيولة من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقدية بالعملات الاجنبية}}{\text{الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية}}$$

وتشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر على انخفاض مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية.

ثانياً: إجراءات التدقيق

2-1: تعريف التدقيق الخارجي :التدقيق هو عملية منهجية للحصول على أدلة موضوعية فيما يتعلق بالتأكيدات حول الإجراءات، والأحداث الاقتصادية وتقييمها للتأكد من درجة التطابق بين هذه التأكيدات والمعايير المعمول بها وتوصيل النتائج للأطراف المستفيدة، (Messier,elat,2017:12-13). وهو أيضا تجميع وتقييم الأدلة حول المعلومات لتحديد، و تقرير عن درجة التطابق بين المعلومات والمعايير المعمول بها، ينبغي أن يجري من لدن شخص مختص، ومستقل والأدلة تمثل أي معلومات يستخدمها المدقق لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي يجري تدقيقها قد جرى عرضها وعلى فق المعايير الموضوعة، و تأخذ الأدلة الكثير من الأشكال المختلفة (Arens,elat,2017:4).

2-2: تعريف إجراءات التدقيق : إجراءات التدقيق هي الخطوات التفصيلية التي يقوم بها مراقب الحسابات للحصول على أدلة تدقيق، التي تمكنه من تحقيق هدف التدقيق المحدد وإبداء رأي (ARENEA,ELAT,2014:198)، وهي ايضا مجموعة من الوسائل والطرائق التي تختلف من عملية تدقيق الى أُخرى يستخدمها مراقب الحسابات لاتمام عملية التدقيق (محمد ،2020 :60)، تعكس إجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة ينبغي أداؤها من لدن مراقب الحسابات لتحقيق الهدف من عملية التدقيق، وهناك اتفاق على أنه لا توجد إجراءات تدقيقية موحّدة يمكن إتباعها في عمليات التدقيق كافة، إذ إنها تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق هدف التدقيق، و يلخصها برنامج التدقيق، وعليه تكون إجراءات التدقيق متغيرة مع تغير هدف التدقيق (شويلية ،2009 :27)، وهي أيضاً إجراءات مراقب الحسابات على وفق معايير التدقيق الدولية و معايير التدقيق العامة التي تمكنه من إعطاء رأي بالقوائم المالية (بليبلة ،2015 :8)، و توضح أدلة التدقيق التي ينبغي الحصول عليها في وقت ما في أثناء عملية التدقيق. تجمع إجراءات التدقيق الأدلة من مجموعة متنوعة من المصادر، مثل الجرد، المقارنات، المصادقات، و الاستفسارات، أو الإجراءات التحليلية (ARENEA,ELAT,2019:126).

2-3. غرض واهداف التدقيق الخارجي، وكيفية تحقيقها

الغرض من التدقيق هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في القوائم المالية.أما اهداف التدقيق فهي :(LESSAMBO,2018:7)

1. إبداء رأي فني محايد عن مدى صحه وعدالة القوائم المالية وأنها معدة، من جميع النواحي الجوهرية ،على وفق إطار التقرير المالي المطبق وإيصال هذا الرأي الى المستخدمين عن طريق تقرير المدقق إستنادا الى أدلة تدقيق كافية، وملاءمة و يعد هذا الهدف الأساسي لعملية التدقيق.

2. التأكد من أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية إذ تطلب معايير التدقيق من المدقق الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية. التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، يجري الحصول عليه عندما يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملاءمة لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول ويعد هذا الهدف أيضا هدفا أساسيا.
3. تعزيز الكفاءة والدقة المحاسبية، وتقديم معلومات صحيحة الى المساهمين، والإدارة عن الحالة المالية للوحدة الاقتصادية.
4. تحديد ومنع الأخطاء والاحتيال أو تقليل فرص حدوثهما.

وبين (نور الدين،2015 :12) اهداف اخرى نتجت في ضوء توسع خدمات التدقيق، و الوحدات الاقتصادية وهي :

1. تدقيق الخطط وتعرف على ما تحقق من اهدافها ومعرفة الاسباب التي حالت دون تحقق الاهداف وتقييم الخطط .
2. تقليل، أو القضاء على الاسراف في نواحي النشاط جميعها.
3. المساعدة في تحقيق مستويات عالية من رفاهية للمجتمع.

و لتحقيق **اهداف** التدقيق الخارجي على مراقب الحسابات القيام بما يأتي (BASU,2016 :8-9):

1. الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية ، فيما يتعلق بارتباطات تدقيق القوائم المالية. و ينبغي على المدقق الالتزام بمعايير التدقيق ذات الصلة بعملية التدقيق جميعها.
2. ينبغي على المدقق تخطيط ، وإجراء عملية تدقيق بتشكك مهني مع الاعتراف بأن هناك ظرفاً قد يتسبب في تحريف القوائم المالية على نحو جوهري. و ينبغي على المدقق ممارسة الحكم المهني في مراحل عملية تدقيق القوام المالية.
3. للحصول على تأكيد معقول، ينبغي على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ملاءمة لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول، ومن ثَّم تمكين المدقق من استخلاص استنتاجات معقولة للحصول على رأي المدقق بشأنها.

المبحث الثالث:الجانب التطبيقي (قياس العلاقات بين مخاطر مراكز العملات الاجنبية و إجراءات التدقيق)

3-1 : المصارف عينة البحث

يظهر الجدول (1) المصارف عينة البحث

الجدول (1): المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف في سوق العراق للأوراق المالية
1	مصرف اشور الدولي للاستثمار	BASH
2	مصرف بغداد	BBOB
3	مصرف الاقتصاد	BEFI
4	مصرف سومر التجاري	BSUC
5	مصرف عبر العراق	BTRI
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC
7	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI
8	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	BIME
9	مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل	BRTB

المصدر : من إعداد الباحث

3-2: نوع و طبيعة اوضاع مركز العملات الاجنبية الاجمالي للمصارف عينة البحث

يبين الجدول (2) ادناه طبيعة مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة للمصارف التجارية عينة البحث.

جدول (2) صافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي لغير اغراض المتاجر للمصارف عينة البحث

(المبالغ بالاف الدنانير)

اسم المصرف	السنوات			
	2017	2018	2019	2020
اشور الدولي	188,945,540	199,105,636	219,239,763	286,160,794
بغداد	90,761,927	6,420,987	38,660,396	(43,039,763)
الاقتصاد	(18,340,924)	36,677,067	30,243,050	38,846,591
سومر التجاري	13,895,230	29,937,466	24,996,556	35,419,446
عبر العراق	(18,032,488)	(2,000,000)	(3,800,459)	(24,327,259)
الخليج التجاري	(33,735,423)	(17,400,730)	139,748,060	80,841,141
الاستثمار العراقي	36,006,225	35,906,284	56,305,908	71,202,319
الشرق الاوسط	(25,587,340)	(18,826,338)	(18,706,800)	(21,015,240)
الاقليم التجاري	99,087,539	94,252,236	(77,537,512)	(67,847,545)

المصدر: من اعداد الباحث

من الجدول (2) يتبين ان نوع مركز العملات الاجمالي لأغراض المتاجرة لجميع لمصارف عينة البحث هو من نوع المفتوح وهذا يدل على وجود فرق ما بين الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية للمصارف عينة البحث سواء كانت الموجودات بالعملات الاجنبية اكبر او المطلوبات بالعملات الاجنبية اكبر، اما اوضاع المراكز فكانت للمصارف (اشور الدولي، سومر التجاري و الاستثمار العراقي) (مدينة / طويلة) لجميع سنوات مما يدل على ان الموجودات بالعملات الاجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية للمركز الاجمالي لهذه المصارف ، اما المصارف (عبر العراق و الشرق الاوسط) فكانت اوضاع مراكزهما (دائنة / قصيرة) لجميع السنوات .مما يدل على ان المطلوبات بمركز العملة الاجمالي لهما اكبر من موجودات مركز العملة الاجمالي. اما مصرف بغداد فكانت وضع مراكزة (مدين / طويل) للسنوات (2017، 2018 و 2019) و (دائن / قصير) في سنة (2020). اما مصرف الاقتصاد فكان مركز العملة الاجمالي له في سنة 2017 ذات وضع (دائن/ قصير) و كان لبقية السنوات ذات وضع (مدين / طويل).اما مصرف الخليج التجاري فكان مركز العملة الاجمالي له في سنوات(2017 و 2018) ذات الوضع (دائن / القصير) و للسنوات (2019 و 2020) فكان (مدين / طويل). واخير مصرف الاقليم فكان مركز العملة له في سنوات (2017 و2018) ذات الوضع (مدين / الطويل) و في السنوات (2019 و 2020) كان ذي وضع (دائن / قصير). وكان اكبر صافي مركز عملة اجمالي لمصرف اشور الدولي لسنة (2020) وبمبلغ (286,160,794) الف دينار. واقل صافي مركز عملة اجمالي كان لمصرف عبر العراق في سنة (2018) وبمبلغ (2,000,000) الف دينار. ويستدل الباحث مما جاء اعلاه ان المصارف عينة البحث لديها مخاطر لمراكز العملات الاجنبية نظرا لان صافي مراكزهم من نوع المفتوح و بمبالغ كبيرة نسبياً لأغلب المصارف.

3-3: قياس مخاطر مراكز العملات الاجنبية للمصارف عينة البحث

اولاً- مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية: تم اعتماد البحث في قياس مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة على حاصل قسمة صافي مركز لعملة الاجمالي على رأس المال والاحتياطيات السليمة استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي. اذا كانت النسبة اكبر من (40 %) للسنوات ما قبل سنة 2020 سواء كان المركز مدين او دائن تشير الى مخاطر عدم الالتزام وعلى المصرف المتجاوز لهذه النسبة معالجة الزيادة الحاصلة. اما في سنة 2020 كلما زادت النسبة عن (20 %) سواء كانت مدينة او دائنة يكون المصرف غير ملتزم وعلية معالجة الزيادة و الا يتعرض الى غرامات فرضها البنك المركزي العراقي تصل

الى (12 %) من صافي المركز. ويبين الجدول (3) نسبة صافي مركز العملة الاجمالي للمصارف عينة البحث الى رأس مال والاحتياطيات السليمة للمصارف عينة البحث للسلسة الزمنية المعتمدة للبحث. ويتضمن ايضاً الاوساط الحسابية للنسبة ولكل مصرف ولكل سنة من اجل اجراء التحليل والمقارنات المطلوبة.

جدول (3) نسبة صافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي الى رأس المال و الاحتياطيات السليمة للمصارف عينة البحث للسنوات(2017 – 2020)

اسم المصرف	السنوات				المعدل
	2017	2018	2019	2020	
اشور الدولي	0.72	0.75	0.85	1.05	0.84
بغداد	0.34	0.02	0.14	-0.15	0.09
الاقتصاد	-0.09	0.15	0.12	0.15	0.08
سومر التجاري	0.05	0.11	0.10	0.14	0.10
عبر العراق	-0.06	-0.01	-0.01	-0.09	-0.04
الخليج التجاري	-0.10	-0.05	0.44	0.26	0.14
الاستثمار	0.13	0.13	0.22	0.27	0.19
الشرق الاوسط	-0.10	-0.07	-0.07	-0.05	-0.07
الاقليم التجاري	0.37	0.34	-0.27	-0.23	0.05
المعدل	0.14	0.15	0.17	0.15	0.15

من الجدول (3) يتبين ما يأتي :-

ا- معظم المصارف عينة البحث ملتزمة بالنسبة المحددة لصافي مركز العملة الاجمالي للسنوات (2017، 2018 و 2019) ما عدا مصرف اشور الدولي فكان متجاوز للنسبة المحددة لهذه السنوات اذ كانت نسبه المراكز له (72 % ،75 % و 85 %) على التوالي مما يدل على مخاطر عدم الالتزام بالنسبة المحددة وهذا يدل على حجم تعامل بالعملات الاجنبية الكبير للمصرف مما يشكل مخاطر عالية بالنسبة له عند تخفيض النسبة الى النسبة المحددة، وكذلك مصرف الخليج هو الاخر كان متجاوز النسبة ولكن بمقدار قليل حيث بلغت الزيادة عن النسبة المحددة بمقدار (4 %) فقط مما يدل على مخاطر قليلة نسبياً. ونرى عدم جدية البنك المركزي العراقي في الزام المصارف على تسوية الزيادة الحاصلة في النسبة حيث كانت تفوق على النسبة المحددة لمصرف اشور الدولي بمقدار (32% ، 35% و 45 %) على التوالي وهي زيادات مرتفعة عن النسبة المحددة . كان من الممكن ان تعرض المصرف الى صعوبة في السيولة لانه كان على المصرف التخلص من الزيادة عن النسبة المحددة والبالغة (40 %)، وكذلك مصرف الخليج.

ب- ما فيما يخص سنة (2020) فان اغلب المصارف ملتزمة بالنسبة وعلى الرغم من تخفيضها من (40%) الى (20%) من قبل البنك المركزي العراقي، عدا المصارف (اشور الدولي ، الخليج تجاري ،الاستثمار و الاقليم التجاري) غير ملتزمين بالنسبة المحددة اذ كانت النسب لهم (105 % ، 26% ،27 % 23 %) على التوالي . نلاحظ ان تجاوز المصارف (الخليج التجاري، الاستثمار و الاقليم التجاري) للنسبة قليل من الممكن تقليلها لتصل الى النسبة المحددة والبالغة (20%) وبالتالي تكون مخاطرهم قليله نسبياً. اما مصرف اشور فان نسبته عالية جدا و تشير الى مخاطر عالية جدا اذا لم يتم معالجة الزيادة الحاصلة والتي تجاوزته النسبة المحددة بمقدار (85 %) مما يعرض المصرف الى مخاطر عالية من خلال الغرامات التي من الممكن ان تفرض على المصرف من قبل البنك المركزي العراقي والتي تصل كما اشرنا سابقا الى (12 %) من صافي المركز و ليس على نسبة الزيادة عن النسبة المحددة .ولتوضيح الصورة اكثر لو فرضنا ان مصرف اشور غير قادر على تخفيض النسبة الى النسبة المحددة نظرا لحجم تعاملاته بالعملات الاجنبية فهنا يجب عليه دفع الغرامة المحددة لعدم قدرته على تقليل النسبة الى النسبة المحددة . وعند الرجوع الى جدول (2) الذي يبين صافي المركز للمصارف عينة البحث نجد ان صافي مركز العملة الاجمالي لمصرف اشور يبلغ (286,160,794) الف دينار،

هنا يجب على المصرف ان يدفع غرامة تصل الى (34,339,295) الف دينار. من الممكن ان تؤثر هذه الغرامة الكبيرة على استمرارية المصرف في المستقبل المنظور.

د- لقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف عبر العراق اذ بلغت (1%) للسنوات (2017 و 2018)، واعلى نسبة كانت من نصيب مصرف اشور اذ بلغت النسبة (105 %) في سنه (2020) .

ز- حققت المصارف اعلى وسط حسابي لصافي مركز العملة الاجمالي قياسا الى راس مال والاحتياطيات السليمة في سنه (2019) اذ بلغت النسبة (17%)، ولقد حققت مصارف (اشور الدولي والاستثمار) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام، فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنه (2017) وبنسبة (14%). ولقد حققت المصارف (الخليج ، الاقليم، عبر العراق، الاستثمار، سومر، الاقتصاد و الشرق الاوسط) متوسطات حسابية مساوية او اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يرى الباحث ان اغلب المصارف عينة البحث ملتزمة بالنسبة المحددة لصافي مركز العملة الاجمالي الى راس المال والاحتياطيات السليمة قبل تخفيض النسبة و بعدها. وان عدم الالتزام بالنسبة المحددة يعرض المصرف الى مخاطر عالية من الممكن ان تؤثر على استمراريته اذا كانت النسبة تفوق النسبة المحددة بمقدار كبير. على المصارف غير الملتزمة ان تتفادى التجاوز الحاصل على النسب المحددة لكي لا تتعرض الى مخاطر عالية من خلال فرض غرامات مالية وعقوبات اخرى من الممكن ان تؤثر على نتيجة النشاط وعلى السيولة وبالتالي على استمراريته في نشاطه على الاقل في المستقبل المنظور. ونرى ايضا عدم جدية البنك المركزي العراقي في فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة قبل سنة 2020. اما في سنة 2020 وبعدها نلاحظ جدية البنك المركزي العراقي في الزام المصارف على الالتزام بالنسبة المحددة من خلال اصدارة لتعليمات بفرض غرامات كبيرة نسبيا على المصارف المتجاوزة كما اشرنا اليها اعلاه. وكذلك نرى ان اغلب المصارف عينة البحث غير مستغلة للنسبة المحددة لكي تزيد من تعاملها بالعملات الاجنبية مما لها من اهمية في النشاط المصرفي.

ثانيا : مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية :

تم احتساب هذه المخاطر من خلال تقسيم النقدية بالعملات الاجنبية على الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يحويها مركز العملة الاجمالي. تشير النسبة المرتفعة لهذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة بالعملات الاجنبية لدى المصرف المعني. وبالتالي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالعملات الاجنبية بالوقت المستحق لها ،اما اذا انخفضت النسبة لهذا المؤشر فيشير ذلك الى ارتفاع مخاطر السيولة بالعملات الاجنبية لدى المصرف المعني .وبتالي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته بالعملات الاجنبية في الوقت المستحق لها، ويوضح الجدول (4) ادناه نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصارف عينة البحث الى الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يحويها مركز العملة الاجمالي للعملات الاجنبية التي تمتلكها وضمن السلسلة الزمنية المعتمدة في البحث، وكما يتضمن الاوساط الحسابية لكل مصرف وكل سنة من اجل اجراء التحليل و المقارنات المطلوبة.

جدول (4)نسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى اجمالي الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية للمصارف عينة البحث للسنوات (2020 – 2017)

اسم المصرف	السنوات				المعدل
	2017	2018	2019	2020	
اشور	6.84	5.74	5.93	5.13	5.91
بغداد	1.1	0.88	0.71	0.67	0.84
الاقتصاد	0.04	0.02	0.13	0.14	0.08
سومر	1.27	1.47	2.55	2.19	1.87
عبر العراق	2.86	1.21	11.37	1.67	4.28
الخليج	0.54	0.73	3.42	2.23	1.73
الاستثمار	0.93	0.80	1.06	1.36	1.04

الشرق الاوسط	0.25	0.30	0.29	0.32	0.29
الاقليم	1.58	1.70	1.21	0.77	1.32
المعدل	1.71	1.43	2.96	1.61	1.93

المصدر : من اعداد الباحث

من الجدول (4) يتبين ما يأتي :-

أ- اغلب المصارف عينة البحث حققت نسب مرتفعة لمعيار نسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى الودائع وما في حكمها خلال سنوات البحث، وهذا يدل على قدرتها بالوفاء بالتزاماتها بالعملات الاجنبية من خلال النقدية التي تمتلكها بالعملات الاجنبية وكذلك مواجهة مخاطر نقص السيولة بالعملات الاجنبية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء ممارسته لأعماله، وكانت اقل نسبة من نصيب مصرف الاقتصاد في سنة (2018) وبنسبة (0.02) وهذا يشير الى انخفاض نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا للودائع و ما في حكمها التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يعني ان المصرف معرض لمخاطر سيولة بالعملات الاجنبية لان الودائع و ما في حكمها تكون بمقدار اكبر من النقدية التي يمتلكها بالعملات الاجنبية مما يعرضه لعدم لقدرة على الوفاء بالزماتة من الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية من النقدية التي يمتلكها بالعملات الاجنبية، وكانت اعلى النسب من نصيب مصرف عبر العراق في سنة (2019) وبمقدار (11.37) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة النقدية بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا للودائع و ما في حكمها بالعملات الاجنبية التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يدل على قدرته على الوفاء بالودائع و ما في حكمها بالعملات الاجنبية من النقدية بالعملات الاجنبية التي يمتلكها اكثر من (11) مرة. ومن وجهة نظر تعتبر هذه النسبة العالية تجميد للنقدية بالعملات الاجنبية وعدم استغلالها في انشطة المصرف و المشاريع الاستثمارية و مما يدر بالأرباح على المصرف.

ب- لقد كانت اقل نسبة للوسط الحسابي لنسبة النقدية بالعملات الاجنبية الى الودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية من نصيب مصرف الاقتصاد بنسبة (0.02)، وكانت اعلى نسبة من نصيب مصرف اشور الدولي بنسبة (5.91).

ت- و حققت المصارف اعلى وسط حسابي للنقدية بالعملات الاجنبية قياسا بالودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية في سنة (2019) اذ بلغت النسبة (2.96) ، ولقد حققت مصارف (اشور الدولي و عبر العراق) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام ،فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام ، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنة (2018) وبنسبة (1.61)، ولقد حققت المصارف (بغداد، الاقتصاد، الاستثمار، الشرق الاوسط و الاقليم) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يستنتج الباحث ان المصارف العراقية التجارية الخاصة تميل الى الاحتفاظ بنقدية بالعملات الاجنبية بمقدار يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بالودائع وما في حكمها بالعملات الاجنبية ، وكذلك عدم استغلال النقدية بالعملات الاجنبية لانها مجمدة الدى المصارف و في الخزائن بدون اي مساهمة في نشاط المصارف الامر الذي ينعكس على ارباح تلك المصارف.

ثالثاً: مخاطر تغير اسعار الصرف لمراكز العملات الاجنبية

تم احتساب هذه المخاطر من خلال قسمة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية على اجمالي المطلوبات بالعملات الأجنبية .ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على مخاطر تغير اسعار الصرف في حال انخفاض اسعار الصرف للعملات الاجنبية. وكلما انخفض دل على مخاطر تغير اسعار صرف في حال ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية. وان ارتفاع النسبة يدل على ان المصرف يحتفظ بموجودات بعملات اجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية والحالة تكون معاكسة في حال انخفاض النسبة. ويوضح الجدول (5) نسبة الموجودات بالعملات الاجنبية في المصارف عينة البحث الى المطلوبات بالعملات الاجنبية التي تحويها مراكز العملات الاجنبية وضمن المدة الزمنية المعتمدة في البحث، كما يتضمن الاوساط الحسابية للمصارف عينة البحث ولكل سنة من اجل اجراء المقارنات المطلوبة.

جدول (5): نسبة اجمالي الموجودات الى المطلوبات في مركز العملة الاجمالي للمصارف عينة البحث للسنوات (2017 – 2020)

اسم المصرف	السنوات				المعدل
	2017	2018	2019	2020	
اشور الدولي	5.5	5.14	5.59	4.62	5.21
بغداد	1.2	1.01	1.08	0.94	1.06
الاقتصاد	0.60	2.56	2.62	3.02	2.20
سومر	1.33	1.5	2.64	2.24	1.93
عبر العراق	0.61	0.87	0.94	0.63	0.76
الخليج	0.63	0.75	2.97	2.13	1.62
الاستثمار	1.36	1.32	1.59	1.27	1.39
الشرق الاوسط	0.83	0.88	0.85	0.87	0.86
الاقليم	1.64	1.18	0.87	0.82	1.13
المعدل	1.52	1.69	2.13	1.84	1.79

المصدر : إعداد الباحث

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:-

ا- معظم المصارف عينة البحث حققت نسب مرتفعة لنسبة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية خلال سنوات البحث، وهذا يدل على امتلاك المصارف عينة البحث لموجودات بالعملات الاجنبية اكبر من مطلوبات بالعملات الاجنبية مما يعرضها الى مخاطر اسعار تغير سعر الصرف في حال انخفاض اسعار صرف عملات الاجنبية ، ولقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف الاقتصاد في سنة (2017) وبنسبة (0.60) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة المطلوبات بالعملات الاجنبية في المصرف المذكور قياسا الى موجوداته بالعملات الاجنبية التي يمتلكها في تلك السنة وهذا يعني ان المصرف معرض لمخاطر تغير اسعار الصرف العملات الاجنبية في حال ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية، وان اعلى النسب كانت من نصيب مصرف اشور الدولي في سنة (2019) وبمقدار (5.59) وهذا يشير الى ارتفاع نسبة الموجودات بالعملات الاجنبية الى المطلوبات بالعملات الاجنبية التي يمتلكها وانه معرض لمخاطر تغير اسعار صرف العملات الاجنبية في حالة انخفاض اسعار صرف العملات الاجنبية.

ب- و كانت اقل نسبة للوسط الحسابي لنسبة اجمالي الموجودات بالعملات الاجنبية الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية من نصيب مصرف عبر العراق بنسبة (0.76)، وكانت اعلى نسبة من حصة مصرف اشور بنسبة (5.21).

ت- و حققت المصارف عينة البحث اعلى وسط حسابي لإجمالي الموجودات الحساسة بالعملات الاجنبية قياسا الى اجمالي المطلوبات بالعملات الاجنبية في سنة (2019) اذ بلغت النسبة (2.13)، ولقد حققت المصارف(الاقتصاد و اشور) متوسطات حسابية اعلى من المتوسط العام ،فيما حققت باقي المصارف متوسطات اقل من الوسط الحسابي العام ، فيما كانت اقل نسبة من نصيب سنة (2017) وبنسبة (1.52)، ولقد حققت المصارف (بغداد ، عبر العراق ، الشرق الاوسط و الاقليم) متوسطات حسابية اقل من المتوسط العام لتلك السنة.

يستدل الباحث ان اغلب المصارف العراقية التجارية الخاصة عينة البحث تمتلك موجودات بالعملات الاجنبية اكبر من المطلوبات بالعملات الاجنبية مما يساهم في تعزيز ارباح تلك المصارف و مراكزها المالية ولكنها تكون معرضة الى مخاطر في حال انخفاض اسعار صرف العملات الاجنبية ، وهنا يجب على المصارف دراسة التغيرات التي تحصل في السوق بشكل جيد ودراسة الظروف الاخرى التي تؤثر على اسعار صرف العملات الاجنبية وكذلك مراقبة مراكزها المفتوحة بالعملات الاجنبية بشكل مستمر.

3-4: إجراءات تدقيق مراكز العملات الاجنبية وتطبيقها على المصارف عينة البحث

جرىٰ إقتراح إجراءات لتدقيق مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة ، إذ سيجرىٰ تطبيق هذه الإجراءات على المصارف عينة البحث بوساطة تضمينها في قائمة فحص، إذ تضمنت 72 اجراء ضمن ثلاثة اهداف **الأول تضمن تدقيق ادارة مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة و المخاطر المرتبطة بها** ضمن 25 إجراء، **و الثاني إذ تضمن تدقيق مراكز العملات الاجنبية ومخاطرها** ضمن 36 إجراء، **وأخيراً الثالث إذ تضمن تدقيق الافصاحات المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة و المخاطر المرتبطة بها** ضمن 11 إجراء، ومن تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث وللسنوات المبحوثة جميعها، و كذلك إجابات شركات التدقيق الخاصة، فقد جرىٰ إعتماد المتغيرات الوهمية للتعبير عن عبارات قائمة الفحص، إذ تُعطى كل عبارة القيمة (1) في حالة تنفيذ الاجراء من لدن المدقق الخارجي، وتُعطى القيمة (0) بخلاف ذلك، وقد جرىٰ إحتساب الإجراءات كنسبة مئوية كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة إجراءات التدقيق} = \frac{\text{إجمالي العبارات المنفذة للمصرف في سنة معينة}}{\text{إجمالي العبارات}} \times 100\%$$

وتشير النسبة المرتفعة على فاعلية وكفاءة إجراءات التدقيق الخارجي، في تعاملها مع مراكز العملات الأجنبية في المصارف عينة البحث، ويبين جدول (6) إجراءات التدقيق المقترحة لمراكز العملات الاجنبية وتطبيقها على المصارف عينة البحث.

جدول (6):إجراءات التدقيق المقترحة لتدقيق مراكز العملات الاجنبية وتطبيقها على المصارف عينة البحث للسنوات (2017-2020)

ت	الاجراء	سنوات	المصارف							
			اشور	بغداد	الاقتصاد	سومر	عبر العراق	الخليج	الاستثمار	الشرق الاوسط	الاقليم
الهدف تدقيق ادارة مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة و المخاطر المرتبطة بها											
1	التأكد من وجود اهداف و سياسات مكتوبة ومصادق عليها من قبل مجلس الادارة او اولئك المكلفين بالحوكمة تاخذ في الاعتبار طريقة تحديد و قياس وادارة المخاطر المرتبطة بمراكز العملات الاجنبية.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2	التأكد من ان السياسات تحدد متطلبات اعداد التقارير الخاصة بمراكز العملات الاجنبية المفردة و مركز العملة الاجمالي.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	التأكد من ان السياسات تحدد المصارف المسموح بتعامل معها بالعملات الاجنبية و كذلك العملات الاجنبية المسموح بتعامل بها .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	التأكد من ان السياسات تحدد انظمة رقابة على مراكز العملات و كذلك الجهات المرتبطة بها والقائمين عليها وتحديد مسؤولياتهم و صلاحيتهم	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	التأكد من ان الاهداف والسياسات وضعت وفق اسس ملائمة لحجم المصرف و رأسمالة و حجم تعاملاته بالعملات الاجنبية	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	التأكد من وضع حد لكل مركز من مراكز العملات الاجنبية المفردة و لمركز العملة الاجمالي.	2020	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2019	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2018	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2017	0	1	0	0	1	0	0	1	0
7		2020	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2019	0	1	0	0	1	0	0	1	0

	التأكد من مدى ملائمة الحدود الموضوعة لكل مركز من مراكز العملات الاجنبية المفردة و لمركز العملة الاجمالي لحجم نشاط المصرف و لفاعلية و كفاءة ادارة المخاطر فيه.	2018	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1
		2017	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1
8	التأكد من مدى ملائمة وصحة الافتراضات الموضوعة والتي على اساسها وضعت الحدود للمراكز المفردة ولمركز العملة الاجمالي.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	التحقق من وجود اجراءات لمتابعة المراكز بشكل مستمر (يومي، اسبوعي ، شهري، فصلي او سنوي)	2020	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0
		2019	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0
		2018	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0
		2017	0	1	0	0	1	0	0	1	0	0
10	التأكد من اجراء تقييمات و مراجعات مستمرة او دورية لعملية ادارة مخاطر مراكز العملات للتأكد من وجود ضرورة لاعادة هيكلية المراكز للتناسب مع الظروف المحيطة و حجم تعاملات المصرف بالعملات الاجنبية.	2020	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0
		2019	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0
		2018	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0
		2017	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0
11	التحقق من ان التقييمات و المراجعات لمراكز العملات قد حددت تغيرات جوهرية كتغيرات في حدود المراكز او تغيرات طرأت على ظروف السوق اثرت على فاعلية السياسات والضوابط الموضوعة للمراكز.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	التأكد من فصل مراكز العملات الاجنبية لأغراض المتاجرة عن مراكز العملات الاجنبية لغيراغراض المتاجرة .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
13	التحقق من وجود تقارير ترفع الى مجلس الادارة في حال حصول تجاوز على النسب الموضوعة من قبله لمراكز العملات و معرفة الاجراءات المتخذه من قبله بخصوص ذلك .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
14	التأكد من تحديد المستوى المقبول لمخاطر المراكز العملات الاجنبية و مدى ملائمتة مع مستوى المخاطر المقبول للمصرف ككل .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
15	التحقق من الاجراءات المتخذة في حال تجاوز النسب التي حددها المصرف في سياساته المعتمدة لمراكز العملات الاجنبية.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	تحقق من الاجراءات التي يتخذها المصرف في حال تجاوز نسبة صافي مركز العملة الاجمالي النسبه المقررة من قبل البنك المركزي .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
17	التأكد من اعتماد المصرف على اجراءات تساعدة على مراقبة التغيرات التي تحصل في الاسواق المالية والظروف الاقتصادية والسياسية والتنظيمية ومدى تأثيرها على هيكلية المراكز من اجل اعادة هيكليتها ان قتضت الظروف بما يتناسب مع حجم التغيرات التي تحصل.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
18	التأكد من وضع سيناريوهات وتحقق من صحتها في ظل الظروف المحيطة لحساب تأثير التغير المفاجئ في الظروف (اسعار الصرف و اسعار الفائدة و اسعار الاسهم) والظروف الاخرى على ارباح المصرف ونشاطه.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
19	التحقق من التقارير مرفوعة الى مجلس الادارة عن مدى الامتثال للحدود الموضوعة للمراكز المفردة لكل عملة اجنبية و للمركز الاجمالي للعملات الاجنبية وكذلك الالتزام بالسياسات و الاجراءات الخاصة بها والتاكد من عملها بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية ان وجدت .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20		2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

	التحقق من التقارير مرفوعة لمجلس الادارة عن كيفية مواجهة تغيرات التي تحصل في السوق و الظروف الاخرى ومدى تاثير ذلك على المراكز وعلى المصرف ونشاطة من قبل الادارات المختصة ان وجدت .	2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
21	فحص التقارير المرفوعة الى مجلس الادارة الخاصة بالاستثناءات عند تجاوز الحدود الموضوعة للمراكز ان وجدت.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
22	التأكد من كيفية تحديد المصادر والظروف التي من المحتمل ان تنشئ عنها مخاطر لمراكز العملات الاجنبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
23	التأكد من انشاء لجان (ادارة الموجودات والمطلوبات و ادارة المخاطر و لجنة الاستثمار) و الاطلاع على تقاريرهم المتعلقه بمراكز العملات الاجنبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	0	1	1	1	0	0
		2017	0	1	0	1	1	0	1	0	0
24	التحقق من اجراء اختبارات الضغط و استخدام نظام الانذار المبكر على مراكز العملات الاجنبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
25	التأكد من صحة التقدير للخسائر المحتملة و الارباح المتوقعة التي تسببها المراكز نتيجة تغيرات في اسعار الصرف و اسعار الفائدة و اسعار الاسهم و الظروف الاخرى المؤثرة في انشطته المصرف.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	الهدف تدقيق مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة ومخاطرها										
26	الاطلاع و دراسة القوانين (قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات رقم 4 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004) و التعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي. لمعرفة بما يتعلق بمراكز العملات وتعامل بالعملات الاجنبية الصادرة عنها.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
27	التأكد من صحة ما تحوي مراكز العملات الاجنبية من حسابات سواء في جانب الموجودات وجانب المطلوبات و التحقق من صحة احتساب صافي المراكز .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
28	مقارنة الحدود الموضوعة من قبل المصرف مع حدود المراكز الفعلية لتأكد من عدم تجاوز النسب المحددة من قبل المصرف للمراكز المفردة و لمركز العملة الاجمالي.	2020	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2019	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2018	0	1	0	0	1	0	0	1	0
		2017	0	1	0	0	1	0	0	1	0
29	مقارنة النسبه التي حددها البنك المركزي العراقي لمركز العملة الاجمالي مع نسبه الفعلية لمركز العملة الاجمالي للتأكد من عدم تجاوزها.	2020	0	1	0	0	1	1	1	1	0
		2019	0	1	1	0	1	1	1	1	1
		2018	0	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	0	1	1	1	1	1	1	1	1
30	التحقق من عدم تجاوز النسبه التي يحددها البنك المركزي العراقي للايداعات في المصارف الخارجية بالنسبة الى راس مال المصرف و احتياطياتة السليمة .	2020	0	0	1	1	1	0	0	1	1
		2019	0	0	1	1	1	1	1	1	0
		2018	0	0	1	0	1	0	1	1	0
		2017	0	0	1	1	1	0	1	1	0
31	التأكد من وجود سجل لكل عملة اجنبية بمفردها يبين حركة ورصيد الحساب الاجمالي لكل عملة اجنبية بمفردها و كذلك حركة ورصيد الحساب الاجمالي لكل عملة اجنبية بمفردها محولة بالدينار العراقي بأسعار الصرف اليومية الفعلية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
32	مقارنة المصارف المتعامل معها والعملات الاجنبية المتعامل بها مع المصارف المحددة لتعامل معها و العملات الاجنبية المسموح بتعامل بها من قبل مجلس الادارة.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
33	فحص كشوفات مراكز العملات الاجنبية اليومية و الفصلية المرسلة الى البنك المركزي العراقي .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1

		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
34	الحصول على ميزان مراجعة بالعملات الاجنبية و مطابقتة مع سجلات المساعدة الخاصة بكل عملة اجنبية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
35	التأكد من اسعار صرف العملات وقت تقييم المراكز.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
36	التأكد من صحة القيود المحاسبية والتسجيل المنتظم للمكاسب و الخسائر المتحققه وغير المتحققة ناتجة عن ما تحوية مراكز العملات الاجنبية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
37	التأكد من فصل الارباح والخسائر الناتجة من مراكز العملات لاغراض المتاجرة عن مراكز العملات لغير اغراض المتاجرة .	2020	1	1	0	1	1	1	1	0	0
		2019	1	1	0	1	1	1	1	0	0
		2018	1	1	0	0	0	0	0	0	0
		2017	1	1	0	0	0	0	0	0	0
38	التأكد من وضع حد اقصى للتعامل بالعملات الاجنبية لمعاملة واحدة و وضع حد اقصى للتعامل بالعملات الاجنبية على اجمالي المعاملات الاجنبية .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
39	التأكد من عدم تركز تعامل بعملة اجنبية واحدة.	2020	1	1	1	0	1	0	1	0	0
		2019	1	1	1	1	1	0	1	1	1
		2018	1	1	0	0	0	1	1	0	0
		2017	1	1	0	0	0	1	1	0	0
40	الحصول على تأييد بالأرصدة من المصارف المودع بها وجرد النقدية في الخزائن بالعملات الاجنبية ومطابقتها مع ما مثبت في السجلات المحاسبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
41	التأكد من تصنيف و جدارة المصارف المراسلة و المصارف المودع والمستثمر بها بالعملات الاجنبية داخل العراق و خارجه.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
42	التأكد من جدارة المصارف المودعة والمستثمرة في المصرف بالعملات الاجنبية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
43	التأكد من عدم تركز ايداع المبالغ في مصرف واحد و بعملة واحدة.	2020	0	0	1	0	1	1	1	1	1
		2019	0	0	1	0	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	0	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	0	1	1	1	1	1
44	التأكد من الجدارة الائتمانية للمقترضين والمقرضين بالعملات الاجنبية خاصة الذين تكون مداخيلهم معظمها او كاملها بالعملة المحلية .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
45	التأكد من نسب الاستثمار بالوحدات الاقتصادية الاجنبية و تحقق من جدارتها.	2020	0	1	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
46	التأكد من كفاءة قسم المخاطر و الاطلاع على التقارير الخاص بهم المتعلقة بالتغيرات في الاسواق الماليه و الظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على مراكز العملات الاجنبية.	2020	0	0	1	0	0	0	0	1	0
		2019	0	0	1	0	0	0	0	1	0
		2018	0	0	1	0	0	0	0	1	0

				2017	0	0	0	0	1	0	1
47	الاطلاع على تقارير قسم التدقيق الداخلي الخاصة به والمتعلقة بمراكز العملات الاجنبية لمعرفة المخاطر التي تم تحديدها وقياسها وبيان تاثيرها على نشاط المصرف .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
48	الاطلاع على تقارير لجان تفتيش البنك المركزي العراقي التي تخص مراكز العملات الاجنبية لتاكد من مدى الامتثال لتعليمات البنك المركزي الخاصة بمراكز العملات الاجنبية .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
49	التأكد من عدم تركز التسهيلات الممنوحة بعملة واحدة ولأفراد محددين و لقطاعات محدودة .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
50	التأكد من عدم ايداع مبالغ بالعملات الاجنبية او استثمارها في مصارف في بلدان غير مستقرة نسبيا.	2020	0	0	1	1	1	0	0	0	0
		2019	0	0	1	1	1	0	0	0	0
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
51	التأكد من عدم الاستثمار في وحدات اقتصادية في بلدان غير مستقرة نسبيا.	2020	0	0	1	1	1	0	1	1	1
		2019	0	0	1	1	1	0	1	1	1
		2018	0	0	1	1	1	0	1	1	1
		2017	0	0	1	1	1	0	1	1	1
52	التأكد من عدم تعامل او ايداع مبالغ بالعملات الاجنبية التي انخفضت قيمتها بشكل كبير.	2020	0	0	1	1	1	0	1	1	1
		2019	0	0	1	1	1	0	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
53	التحقق من وجود معاوضة بين المراكز المفردة بحيث لا تكون جميع المراكز مدينة طويلة او دائنة قصيرة.	2020	1	1	0	1	1	1	1	1	1
		2019	0	0	0	0	1	0	0	1	1
		2018	0	0	0	0	1	0	0	1	1
		2017	0	0	0	0	1	0	0	0	0
54	التأكد من وضع حد لفجوة الفائدة لمراكز العملات الاجنبية وتحقق من ادارتها.	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
55	التأكد من عمل تحليل فجوة الفائدة لكل عملة من العملات الاجنبية التي يتعامل بها المصرف للتحقق من الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية الحساسة لسعر الفائدة وخاصة التي تكون بدون اجال استحقاق ثابت.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
56	التأكد من عمل تحليل اجال السيولة لكل عملة من العملات الاجنبية التي يتعامل بها المصرف والاطلاع عليها للتحقق من اجال الاستحقاق للموجودات و المطلوبات بالعملات الاجنبية وخاصة التي تكون بدون اجال استحقاق ثابت.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
57	فحص مجموعه من تقارير عن اجال استحقاق سيولة وفجوات الفائدة المرسلة للبنك المركزي العراقي.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
58	التأكد من توفر المصادر بالعملات الاجنبية القادرة على تلبية حاجات المصرف من هذه العملات .	2020	0	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	0	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	0	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	0	1	1	1	1	1	1	1	1
59	التأكد من مدى اعتماد المصرف على السيولة بالعملات الاجنبية لتمويل اصولة بالعملة المحلية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته من هذه العملات عند الاستحقاق .	2020	1	0	0	1	1	1	1	0	0
		2019	1	0	1	1	1	1	0	1	1
		2018	1	0	0	0	1	1	0	0	1
		2017	1	0	0	0	1	1	0	1	1
60		2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0

	التحقق من آلية التحوط لمخاطر مراكز العملات الاجنبية ان وجدت.والتاكد من مدى ملائمتها لحجم تعاملات المصرف بالعملات الاجنبية .	2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
61	التحقق من مدى تاثير الاحداث اللاحقة كالتغير المفاجئ في اسعار صرف العملات اواصدار تعليمات جديدة من قبل البنك المركزي العراقي او اي ظروف ممكن ان تؤثر على مراكز العملات الاجنبية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الهدف تدقيق الافصاحات المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة											
62	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن تحليل اجال استحقاق السيولة للعملات الاجنبية .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
63	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن تحليل فجوة الفائدة للعملات الاجنبية .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
64	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن تركز العملات الاجنبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
65	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن تركز العملات الاجنبية حسب المناطق الجغرافية و حسب القطاعات .	2020	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
66	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن مقدار الخسائر و الارباح المتوقعة في حال تغير اسعار صرف العملات الاجنبية و معدلات الفائدة للعملات الاجنبية .	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
67	التأكد من الافصاح في تقرير مجلس الادارة عن نسبة مركز العملة الاجمالي الى رأس المال و الاحتياطيات السليمة .	2020	1	0	1	1	0	0	0	1	0
		2019	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	0	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
68	التأكد من الافصاح في تقرير مجلس الادارة عن اسماء و مواقع المصارف الخارجية المودع فيها والمصارف المراسلة.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
69	التأكد من الافصاح في تقرير مجلس الادارة عن طبيعة الاستثمارات ونسبتها في الوحدات الاقتصادية الاجنبية .	2020	0	0	0	0	0	0	1	0	0
		2019	0	0	0	0	0	0	1	0	0
		2018	0	0	0	0	0	0	1	0	0
		2017	0	0	0	0	0	0	0	0	0
70	التأكد من الافصاح في تقرير مجلس الادارة عن السياسات والاجراءات التي يعتمده في ادارة مخاطر السوق المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية .	2020	1	0	1	0	0	1	0	1	0
		2019	1	0	1	0	0	1	0	1	0
		2018	1	0	1	0	0	1	0	1	0
		2017	1	0	1	0	0	1	0	1	0
71	التأكد من الافصاح في القوائم المالية عن الافتراضات التي اعتمدت لتحليل الحساسية تجاه مخاطر السوق المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية.	2020	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2019	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2018	1	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	1	1	1	1	1	1	1	1	1
72	التأكد من الافصاح في تقرير مجلس الادارة عن الاستراتيجيات التي سوف تطبق لتخفيض نسبة صافي مركز العملة الاجمالي في حال تجاوز النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي و التأكد من صحتها .	2020	0	1	0	0	1	1	1	1	0
		2019	0	1	1	0	1	1	1	1	1
		2018	0	1	1	1	1	1	1	1	1
		2017	0	1	1	1	1	1	1	1	1

يلحظ من الجدول (6) أن 22 إجراء من مجموع 72 إجراء، كان هناك تنفيذ فعلي في مكاتب تدقيق الحسابات الخارجية كلها وللمصارف عينة البحث كافة وضمن السنوات الأربع، وهذه الإجراءات هي (12، 17، 18، 22، 24، 25، 26، 27، 31، 33،

34، 35، 36،40 ، 41، 42، 55، 56، 57، 66، 68، 71)، في حين أن 50 إجراء في الغالب لم يطبق أي منهم، وإجراءات أخرى مطبقة على نحو جزئي لبعض المصارف، و لبعض السنوات. ومما تقدم فقد جرى تحقيق هدف البحث الثاني والمتمثل في وضع إجراءات مقترحة لتدقيق مراكز العملات الاجنبية وتطبيقها على المصارف عينة البحث.

3-5: اثبات الفرضيات و مناقشة النتائج

(H1). الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة إرتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية، وإجراءات التدقيق.

باستخدام معامل الارتباط بيرسون جرى إختبار مستوى العلاقة بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية (مخاطر تغيير أسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الالتزام) وإجراءات التدقيق، والجدول (7) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث.

الجدول (7): الارتباط بين مخاطر مراكز العملات الأجنبية وإجراءات التدقيق

	مخاطر مراكز العملات الاجنبية		
	سعر الصرف	السيولة	الالتزام
إجراءات التدقيق	-.090-	.352*	-.149-
Sig	.603	.035	.386

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلحظ من الجدول (7) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين مخاطر السيولة وإجراءات التدقيق، وبما أن قيمة مؤشر مخاطر السيولة، كلما كانت أكبر دلتّ على إنخفاض المخاطر لذا فإنّ هذه العلاقة الإيجابية تفسر بأن إنخفاض مخاطر السيولة يرافقه إرتفاع في مستوى تطبيق إجراءات التدقيق. في حين لم تسجلّ أي علاقة معنوية بين إجراءات التدقيق والمخاطر الأربع الأخرى، و قد يعود سبب ذلك الى قلة تركيز مراقبي الحسابات على مراكز العملات الاجنبية و كذلك صغر حجم العينة المدروسة ايضاً.**وبناءً على ما تقدم تُقبل الفرضية الرئيسة الأولى جزئياً.**

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

(H2). الفرضية الرئيسة الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر مراكز العملات الأجنبية في إجراءات التدقيق.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي:

(H2. 1). الفرضية الفرعية الاولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر تغيير أسعار الصرف في إجراءات التدقيق.

صيغة معادلة إنحدار خطي بسيط لتقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر تغيير أسعار الصرف، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في إجراءات التدقيق، والجدول (8) يظهر نتائج إختبار التأثير.

الجدول (8): معادلة إنحدار تأثير مخاطر تغيير أسعار الصرف في إجراءات التدقيق

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الإنحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
أسعار الصرف	0.485	0.003-	0.525- (0.603)	0.275 (0.603)	0.008	0.021-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلحظ من الجدول (8) ما يأتي:

1. عدم ثبات أُنموذج الإنحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.275) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك لا يمكن تقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر تغيير أسعار الصرف وهذا يُشير الى عدم صحة الانموذج.

2. عدم ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (−0.525)، بدلالة معنوية (0.603) وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية تأثير مخاطر تغيير أسعار الصرف في إجراءات التدقيق. و نرى أن سببَ ذلك قد يعود لعدم تغيير سعر الصرف كثيرا في سنوات (2017 و2018 و 2019) ولكن في ضوء التغيرات التي حصلت في الآونة الاخيرة من تغيير أسعار صرف العملات الاجنبية، و زيادة حجم العينة يمكن أن يؤدي الى صحة أُنموذج و معنويته. **و بناءً على ما تقدم تُرفض الفرضية الفرعية الاولى.**

ويظهر ما يأتي معادلة الإنحدار الخاص بالتأثير:

Audit =β o+ β1 Risk Exchange + e

إذ إن:

(Audit): إجراءات التدقيق

(Risk Exchange): مخاطر تغير أسعار الصرف لمراكز العملات الاجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

Audit =0.485+ −0.003 Risk Exchange + e

(H2. 2). الفرضية الفرعية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في إجراءات التدقيق.

صيغة معادلة إنحدار خطي بسيط لتقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر السيولة، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في إجراءات التدقيق، والجدول (9) يظهر نتائج إختبار التأثير.

الجدول (9): معادلة إنحدار تأثير مخاطر السيولة في إجراءات التدقيق

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الإنحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
السيولة	0.463	0.008	2.192 (0.035)	4.806 (0.035)	0.124	0.098

المصدر: من إعداد الباحث بإلاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلحظ من الجدول (9) ما يأتي:

1. ثبات أُنموذج الإنحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (4.806) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر السيولة، وهذا يُشير الى صحة الانموذج.

2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (2.192)، بدلالة معنوية (0.035) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير مخاطر السيولة في إجراءات التدقيق.

3. تدل قيمة بيتا (**β**) البالغة (0.008) الموجبة على أن التأثير إيجابي (طردي)، بمعنى أنه كلما زاد قيمة مؤشر مخاطر السيولة (أي إنخفاض تلك المخاطر) فإنّ ذلك سيؤدي إلى التوجه أكثر نحو تطبيق المزيد من إجراءات التدقيق.

4. تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.124) على أن مخاطر السيولة يفسر ما نسبته (12.4%) من التغيرات الحاصلة في إجراءات التدقيق وهي نسبة صغيرة، وأن نسبة التفسير الأكبر البالغة (87.6%) تعود لمسببات، و عوامل أُخرى غير ظاهرة في الانموذج الحالي، **و بناءً على ما تقدم تقُبل الفرضية الفرعية الثانية.**

ويظهر ما يأتي معادلة الإنحدار الخاص بالتأثير:

Audit =β o+ β1 Risk Liquidity + e

إذ إن:

(Audit): إجراءات التدقيق

(Risk Liquidity): مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

Audit =0.463+ −0.008Risk Liquidity + e

(H2. 3). الفرضية الفرعية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر الالتزام في إجراءات التدقيق.

صيغة معادلة إنحدار خطي بسيط لتقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر الالتزام، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في إجراءات التدقيق، والجدول (10) يظهر نتائج إختبار التأثير.

الجدول (10): معادلة إنحدار تأثير مخاطر الالتزام في إجراءات التدقيق

الأبعاد	المعامل الثابت (β0)	معامل الإنحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
الالتزام	0.483	0.026−	0.878− (0.386)	0.771 (0.386)	0.022	0.007−

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS)

يلحظ من الجدول (10) ما يأتي:

1. عدم ثبات أُنموذج الإنحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (0.771) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك لا يمكن تقدير إجراءات التدقيق بدلالة مخاطر الالتزام، وهذا يُشير الى عدم صحة الانموذج.

2. عدم ثبات معامل الحدّ الثابت لقيمة (T) البالغة (−0.878)، بدلالة معنوية (0.386) وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم معنوية تأثير مخاطر الالتزام في إجراءات التدقيق. و قد يعود سبب ذلك الى إلتزام معظم المصارف عينة البحث بالنسبة المحددة للمراكز نظراً لكون النسبة المحددة لصافي مركز العملة الاجمالي للسنوات (2017 و 2018 و 2019) كانت 40% وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما، وكذلك صِغَر حجم العينة المدروسة ايضاً. و **بناءً على ما تقدم ترفُض الفرضية الفرعية الثالثة.**

و عليه تقبل الفرضية الرئيسة الثانية جزئياً.

ويظهر ما يأتي معادلة الإنحدار الخاص بالتأثير:

Audit =β o+ β1 Risk Commit + e

إذ إن:

(Audit): إجراءات التدقيق

(Risk Commit): مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

Audit =0.483+ −0.026 Risk Commit + e

(H3) الفرضية الرئيسة الثالثة: يتباين تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق.

ولإختبار هذه الفرضية وضعَتْ معادلة إنحدار متعدد لتقدير إجراءات التدقيق بدلالة المخاطر الخمس لمراكز العملات الأجنبية (مخاطر تغيير أسعار الصرف، مخاطر السيولة، مخاطر الالتزام) للوصول إلى مدى تأثير الأخير في إجراءات التدقيق، وفي عملية تحليل البيانات وفيها جرىٰ إستخدام أُسلوب الإنحدار المتعدد الراجع (Multiple Regression Backward) القائم على إستبعاد الابعاد الاقل تأثيراً في المتغير التابع. والجدول (42) يظهر نتائج إختبار تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق.

الجدول (42): نتائج تحليل الإنحدار الراجع لتأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في إجراءات التدقيق

المعايير	المعامل الثابت (β0)	معامل الإنحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R^2)	(R^2) المعدل
السيولة	0.465	0.013	3.432 (0.002)	6.399 (0.004)	0.279	0.236
الالتزام		0.082-	2.669- (0.012)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

ويمثل الجدول (42) خلاصة نتائج عدة إختبارات تمت خلال معادلة الإنحدار الراجع (Backward)، إذ اظهر الإختبار ثلاثة نماذج من معادلة الإنحدار كان هذا آخرها، إذ أُستبعدت مخاطر تغير أسعار الصرف، والإبقاء على أثنين فقط من المخاطر، نظراً لكونها ذات تأثير معنوي، وخلاصة هذا الجدول هي ما يأتي:

1. ثبات أُنموذج معادلة الإنحدار إذ بلغت قيمة (F) (6.399) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5%، معنى ذلك يمكن تقدير إجراءات التدقيق بدلالة اثنين من مخاطر مراكز العملات الاجنبية، وهذا يُشير الى صحة الانموذج.

2. ثبات معنوية معاملات إنحدار أثنين من مخاطر مراكز العملات الاجنبية والحدّ الثابت، إذ سجلت قيمة (T) مستوى معنوية أقل من 5%، مما يؤكد ثبوت معنوي تأثير تلك المخاطر، وقد لوحظ بحسب معامل بيتا (β) أن هناك تبايناً في مستوى التأثير في إجراءات التدقيق، إذ سُجلَ مخاطر الالتزام (كأحد مخاطر مراكز العملات الاجنبية) تأثير معنوي سلبي، في حين سُجلَ مخاطر السيولة تأثير معنوي إيجابي، وهذه النتائج تؤكد على تباين تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية من إذ درجة التأثير وإتجاه التأثير سواء أكان سلبيا أم ايجابياً.

3. بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)= (0.236)، مما يدل على أن مخاطر مراكز العملات الاجنبية تفسر ما نسبته 23.6% من التغيرات التي تحدث في إجراءات التدقيق. **وبناءً على ما تقدم تُقبل الفرضية الرئيسة الثالثة.**

ويظهر ما يأتي معادلة الإنحدار الخاص بالتأثير:

$$Audit = \beta o + \beta 1 \text{ Risk Liquidity} + \beta 1 \text{ Risk Commit} + e$$

إذ إن:

(Audit): إجراءات التدقيق

(Risk Liquidity): مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية

(Risk Commit): مخاطر الالتزام لمراكز العملات الاجنبية

(e): البواقي

وبتفريغ البيانات

$$Audit = 0.465 + 0.013 \text{ Risk Liquidity} + -0.082 \text{ Risk Commit} + e$$

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. إن وضع إجراءات التدقيق لمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة من لدن مراقب الحسابات تساعد على تقليل تأثير مخاطر هذه المراكز (مخاطر الالتزام، مخاطر السيولة، و مخاطر تغير أسعار الصرف)، إذ تحتاج الى إجراءات تدقيق يقوم بها مُراقب الحسابات لإكتشاف مكامن خطورتها.

2. ان عدم التزام المصارف بالنسبة المحددة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي لصافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة ممكن ان يؤثر على المصرف بسبب فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة

للنسبة المحددة وتكون هذه الغرامات كبيرة كلما كانت نسبة التجاوز كبيرة مقارنة بالنسبة المحددة، مما يؤثر على اجراءات مراقبي الحسابات.

3. أظهرت نتائج تطبيق إجراءات التدقيق المقترحة من لدن الباحث على المصارف عينة البحث، قصور من لدن مراقبي الحسابات في تدقيق مراكز العملات الاجنبية. وكذلك أظهرت نتائج تطبيق إجراءات التدقيق المقترحة من لدن الباحث على المصارف ضعف في ادارة مراكز العملات الاجنبية لغير اغراض المتاجرة، إذ تحتاج مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة إدارة جيدة و كفوءة لكي لا يتعرض المصرف الى مخاطر عالية، لان المخاطر المرتبطة بها متعددة و متداخلة فيما بينها.

4. أظهرت نتائج أن مخاطر السيولة لمراكز العملات الاجنبية لها تأثير في إجراءات التدقيق، وعليه فإنّ على مراقبي الحسابات التأكد من التطابق في هيكل الاستحقاق للعملات الاجنبية، والذي يؤدي الى مخاطر سيولة.

ثانياً: التوصيات

1. على مراقبي الحسابات الاهتمام بتدقيق مراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة لما لها من تأثير في المصارف، إذ يمكن الاسترشاد بالإجراءات المقترحة من لدن الباحث لتدقيق مراكز العملات الاجنبية، وكذلك المؤشرات المقترحة لقياس مخاطرها، لمعرفة و تحديدها المخاطر المتعلقة بها على نحو جيد.

2. على المصارف الالتزام بالنسبة المحددة لصافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة التي تحددها التعليمات رقم (4) لتسهيل تنفيذ قانون المصارف وتعليمات البنك المركزي العراقي لما لها من اثر في المصرف وعلى مراقبي الحسابات التأكيد على ذلك .

3. زيادة الاهتمام من لدن مجالس إدارات المصارف بمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة وادارتها إدارة جيدة وكفوءة لتقليل المخاطر المرتبطة بها الى أدنى مستوياتها، و كذلك الاستفادة من الفرص المتاحة المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة.

4. على المصارف وضع إجراءات محددة بصورة جيدة لإدارة حالات عدم التطابق في اَجال إستحقاق التعاملات بالعملات الاجنبية لتعظيم الارباح والحدَّ من الخسائر المحتملة ، وعلى مراقبي الحسابات التأكد منها.

المصادر

المصادر العربية

اولاً : القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات والنشرات والوثائق الرسمية و الاصدارات

1. قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.
2. تعليمات رقم (4) لسنة 2011 لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
3. التعليمات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
4. التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف (آشور، بغداد، الاستثمار، الاقتصاد،الخليج، الاقليم، الشرق الاوسط، سومر، عبر العراق) للسنوات (2017-2020).
5. برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) اصدار 23.

ثانيا : الكتب العربية

1. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (2019)،" **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية** "، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.
2. حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، (2010) ، " **الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن.
3. نور الدين، احمد قايد، (2015) ، " التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية " ، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

ثالثا –الرسائل والاطاريح والبحوث

1. بليبله، نبيل حكمت نبيل، (2015)، " اثر مخاطر الرقابة على اجراءات التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية "، رسالة ماستر مقدم الى قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
2. شويلية، عبد الوهاب عبد الرزاق حسن، (2009)، " فجوة التوقعات و مدى مسؤولية مراقب الحسابات عنها " (دراسة تطبيقية في البيئة العراقية)، بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وإمتيازات شهادة الدكتوراه.
3. حمد، خلف محمد، ناجي، احمد فريد،(2017) ، " **مخاطر السيولة واثراها على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (52).
4. محمد، محمد ابراهيم، (2020)، " انعكاس تبني IFRS على اجراءات تدقيق الايرادات في البيئة العراقية – دليل ارشادي مقترح "، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً: المصادر الأجنبية

First: Books

1. Ernst &Young, (2020), International GAAP 2020:" **Generally Accepted Accounting Practice Under International Financial Reporting Standards**", 15th Ed, Wiley, United Kingdom.
2. Jacqueline , Ducret , (2003)، "**Foreign exchange risk management**". e-theque، Paris.
3. Arens, A. A, Best, P, Shailer, G, Fiedler, B, Elder, R. J, & Beasley, M, (2017), "Auditing and assurance services: an integrated approach" ,16 th Ed ,Pearson Education , Australia.
4. Kallianiotis, J ,(2013) ,"**Exchange Rates and International Financial Economics: History, Theories, and Practices**"، Springer.
5. Steiner, Bob, (2002), "**Foreign Exchange and Money Markets**", Butterworth-Heinemann, USA.
6. Greuning,VanHennie, and Bratanovic SonjaBrajovic, (2020),"**Analyzing banking risk: a framework for assessing corporate governance and risk management**" ،4th Ed ,World Bank publications.
7. Flood Joanne M ، (2018)، "**Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**" ، John Wiley & Sons.
8. Arens, A. A, Elder, R. J, Beasley, M. S, & Jones, J. C. BARTOSZ M, AMERSKI, (2019), "**Auditing: The Art and Science of Assurance Engagements**" ,Pearson Canada,24 th Ed, Pearson, Canada.
9. Jankensgard. H.,Oxelheim, &, L, Alviniussen, A, (2020), "**Corporate foreign exchange risk management**", John Wiley & Sons, United Kingdom.
10. Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Mark S. Beasley.(2014). "**Auditing and assurance services**", Global Edition.15th ED, Pearson Education UK.
11. Lessambo, Felix I,(2018), "**Auditing, Assurance Services, and Forensics**" ,Palgrave Macmillan
12. Messier Jr, William F., Steven M. Glover, and Douglas F. Prawitt. (2016). "**Auditing & assurance services: a systematic approach**." 10th Ed , McGraw-Hill ,USA.
13. Basu, Sanjib Kumar,(2016), "**Auditing & Assurance**" ,2 end, Pearson , India.
14. Choudhry, Moorad, (2018),"An introduction to banking: principles, strategy and risk management", 2th Ed, John Wiley & Sons, U K.

Second: Research and Thesis

1. Anghelache , Constantin , Mădălina Gabriela Anghel, and Dana Luiza Grigorescu. (2019). "**Currency risk management model**" ،Theoretical & Applied Economics 26.3".